



زعماء آسيان

تقدما جيدا فيما يتعلق بصياغة مسودة مدونة سلوك للمفاوضات المتعلقة ببحر الصين الجنوبي، ومن المرجح أن تنتهي هذه الدول القراءة الأولى لها بحلول نهاية هذا العام.

لا يغفل ما يكفي لوقف استخدامات البلاستيك مرة واحدة. ذكرت وزارة الخارجية التايلاندية أن دول جنوب شرق آسيا، أحرزت

بينها البلاستيك في أنحاء المنطقة، ورغم أن البيان هو الأول من نوعه للمنطقة المسؤولة عن ملايين الأطنان من النفايات البلاستيكية في المحيط كل عام، يخشى النشطاء من أن النص

وسط نزاع تجاري محتمل بين الولايات المتحدة وبكين يؤثر بآفاق اقتصاداتهم

قادة «آسيان» مصممون على الدفع بأكبر اتفاق تجاري في العالم قدما

من جهته، قال مارتين إم. أندنار، وزير الاقتصاد الفلبيني للصحافيين، إنه «كلما تم تسريع تطبيقه كان ذلك أفضل». وأضاف أن «التجارة الحرة هي حتما ما نريده هنا في هذه المنطقة»، لافتا إلى أن النزاع التجاري الأمريكي الصيني تسبب في جعل «العالم بأسره يواجه صعوبات».

والتقدم بشأن الاتفاق في الأشهر القليلة الماضية يراوح مكانه مع تخوف الهند من أن تعرق السلع الصينية الرخيصة سوق الاستهلاك الضخم فيها. وأثارت أستراليا قلقا من نوزيلندا مخاوف بشأن نقص تدابير الحماية الخاصة بالعمل والبيئة، وكثيرا ما توجه انتقادات لرابطة آسيان بأنها منبر ضعيف غالبا ما تتغلب فيه اللياقة الدبلوماسية على

الحرك الفعال حيال مشكلات ملحة. وبحسب مسودة البيان الختامي، فإن الرابطة مستعدة للموافقة على إعلان «لمنع وخفض» النفايات البحرية «بدرجة كبيرة»

ونيو زيلندا. ويعد الاتفاق آلية للصين لوضع قواعد التجارة في منطقة آسيان- المحيط الهادئ، في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة.

وبعد وقت قصير على انتخابه، انسحب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب من «اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ»، الذي كان ليصبح أكبر اتفاق تجاري في العالم، بعد أن وصفه بـ«قاتل الوظائف الأمريكية». وفيما أدى تبادل فرض رسوم جمركية بين أكبر اقتصادين في العالم إلى قرار عدد من المصنعين من الصين إلى ملاذات أكثر أمانا في دول الرابطة، يرى خبراء الاقتصاد أن الصورة الكبيرة للنمو العالمي قاتمة.

وفي هذا السياق، أفاد ويراشارون سوكونداباتيياك المتحدث الحكومي التايلاندي للصحافيين بأن اتفاق «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة أساسي لزيادة حجم التجارة».

يبدو أن قادة عدد من دول جنوب شرق آسيا «آسيان»، الذين اجتمعوا في بانكوك مصممون على الدفع بأكبر اتفاق تجاري في العالم قدما، وسط نزاع تجاري محتمل بين الولايات المتحدة والصين يؤثر في آفاق اقتصاداتهم، التي تعتمد على التصدير.

وبحسب «الفرنسية»، تسلط قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» التي تعقد برئاسة تايلاند وتستمر يومين أيضا، الضوء على الخلافات في بحر الصين الجنوبي واضطهاد بورما للمسلمين الروهينجا وتلوث البحار بالبلاستيك، غير أن التجارة ستحتل الحيز الأكبر، إذ يحرض قادة «آسيان» على تسريع توقيع اتفاق تجاري صاغته الصين، يشمل قرابة نصف سكان العالم.

والاتفاق المعروف باسم «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» يشمل جميع الدول العشر في رابطة آسيان، إضافة إلى الهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا

نمو اقتصاد الإمارات 2.2 بالمائة على أساس سنوي في الربع الأول



النفطي نما 1.6 بالمائة في الربع الأول مقارنة مع الفترة ذاتها من 2018. كان البنك المركزي قال في مايو أيار إن الإمارات خفضت توقعاتها للنمو الاقتصادي في 2019 إلى اثنين بالمائة من 3.5 بالمائة.

نقلت وكالة أنباء الإمارات عن البنك المركزي قوله أمس الأحد إن الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي نما 2.2 بالمائة في الربع الأول من 2019 مقارنة به قبل عام. وقال مصرف الإمارات المركزي إن الاقتصاد غير

يسمح بموجيها بخطط توزيع رؤوس أموال (دفع أرباح وشراء أسهم) هذه البنوك.

وكان الفرع الأمريكي لمصرف «دويتشه بنك» أخفق في هذه الاختبارات العام الماضي ولم يتمكن من الحصول على موافقة الاحتياطي الفيدرالي على خطته لتوزيع السهولة.

وذكر الاحتياطي الفيدرالي حينذاك أن نشاطات «دويتشه بنك» داخل الولايات المتحدة فقط، وتكشف وجود «نقاط ضعف مادية» في تخطيط توزيع رؤوس الأموال وكذلك «طرحه وفرصياته للواردات والخسائر في حال حدوث أزمة».

ومنحت ثلاثة بنوك أخرى ضوء أخضر مشروطا لخططها لتوزيع السهولة هي بنك الأعمال «جولدمان ساكس» و«مورجان ستانلي» و«ستيت ستريت كوربوريشن».

«الاحتياطي الفيدرالي»: البنوك الأميركية تتمتع بقدره على تحمل صدمة قاسية



من البنوك (464 مليار دولار). وستكتمل هذه الاختبارات العامة في 27 حزيران (يونيو) بتناجح فردية سيسمح الاحتياطي الفيدرالي أو لا

اختبارها (مقابل 35 العام الماضي) خسائر تراكمية تبلغ 410 مليار دولار. وهذا الرقم أقل بقليل من العجز الذي سجل في اختبارات 2018 للعدد نفسه

أكد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن البنوك الكبرى في الولايات المتحدة تتمتع «بملاءة أكبر بكثير» مما كانت عليه قبل الأزمة المالية في 2009 وقادرة على تحمل صدمة قاسية.

ونقلت «الفرنسية» عن راندال كوارلز المسؤول عن عمليات ضبط الأسواق في الاحتياطي الفيدرالي قوله إن «بنوك الأمة الكبرى تتمتع بملاءة أكبر بكثير مما قبل الأزمة (2008-2009) ويقتصر أن تكون في وضع جيد لدعم الاقتصاد بحد ذاته في حال صدمة قاسية».

وتبدو هذه المؤسسة التي تقوم بمهام المصرف المركزي في الولايات المتحدة راضية عن 18 مصرفا كبيرا، بعد مرحلة أولى من اختبارات الملاءة.

لكن في حال حدوث أزمات كبرى، وهو ما كان فرضية اختبارات الملاءة للعام 2019 التي فرضها قانون دود فرانك، ستتكبد البنوك الـ 18 التي تم

أميركا تحظر على خمس كيانات صينية شراء قطع ومكونات أميركية



وذكرت وزارة التجارة إن معهد وشي جيانغنان كمبيوتر تنتج تكنولوجياي الملوك لمعهد أبحاث هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الشعبي الصيني مضيفة

جانب عدة وحدات تابعة للكيانات الخمس للقائمة، بسبب مخاوف بشأن تطبيقات عسكرية لأجهزة الكمبيوتر العملاقة التي تطورهما.

قالت وزارة التجارة الأمريكية إنها أدرجت عدة شركات صينية ومعدتها تابعة للدولة لإنتاج أجهزة كمبيوتر عملاقة مزودة بتطبيقات عسكرية للكيانات التي تضمها قائمة الأمن القومي والتي تحظر عليها شراء قطع ومكونات أمريكية دون موافقة الحكومة.

وقيد التصدير التي أعلنت بإضافة الشركات لما يعتبر فعليا قائمة سوداء للتجارة أحدث مسعى من جانب إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب للحد من قدرة الشركات الصينية على الحصول على التكنولوجيا الأمريكية في ظل الحرب التجارية بين واشنطن وبكين.

وقالت الوزارة إنها إضافة سوجون ومعهد وشي جيانغنان كمبيوتر نتج تكنولوجياي وهيجون وتشنغدو هايوانغ إنترجيت سيركيت وتشنغدو هايوانغ ميكرو إلكترونيكس إلى

شينخوا: الرئيس الصيني يحضر قمة مجموعة العشرين



شي جين بينغ

أفادت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) أمس الأحد أن الرئيس الصيني شي جين بينغ سيشارك في قمة مجموعة العشرين في اليابان الأسبوع المقبل، في أول تأكيد رسمي لحضوره حيث من المتوقع أن يجتمع مع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب.

تُعد قمة مجموعة العشرين في مدينة أوساكا في الفترة من 27 إلى 29 يونيو. ولم تذكر الوكالة الرسمية مزيدا من التفاصيل.

وقد يكون اجتماع شي مع ترمب محوريا لإعادة مفاوضات التجارة بين الولايات المتحدة والصين إلى مسارها ووقف التصعيد في الحرب التجارية بينهما.

الفقر في اليونان يقترب من 32 بالمائة.. ويطول 3.3 مليون نسمة



رجل بلا سكن في اليونان

من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من فترة الكساد. وعاد الاقتصاد أيضا إلى تسجيل النمو حيث بلغ معدل نموه 1.5 في المائة في عام 2017 و2.1 في المائة في 2018 في وقت يتوقع فيه صندوق النقد، نمو تبلغ نسبته 2.4 في المائة في العام الجاري. ولكن على الرغم من نمو الاقتصاد بمتوسط 2 في المائة سنويا فلن يعود إلى حجمه قبل الأزمة وهذا سيكون بمنزلة ربع قرن ضائع في اليونان. من جهة أخرى، ذكر رئيس الوزراء اليوناني، ألكسيس تسبيراس أن حكومته ستوقع على اتفاق مع شركة «إكسون موبيل» للتعقيب عن الغاز الطبيعي والاستثمار في المناطق البحرية جنوب وغرب جزيرة كريت، في تصريحاته في أعقاب نهاية اجتماع المجلس الأوروبي الذي استمر يومين في بروكسل، طبقا لما ذكرته أمس وكالة الأنباء اليونانية.

الشخص الفقير على قياس عدة مؤشرات، بينها التأخر في دفع الإيجارات والكهرباء وفواتير أخرى، وكذلك على متابعة مدى قدرة الشخص على توفير وجبة كاملة

نفسه كل يومين أو مدى قدرته على القيام بعملية ترفهية لمدة أسبوع في العام. وبين عامي 2009 و2017 تحسن الرصيد المالي الأساسي لليونان بانخفاض من 14 في المائة

كشفت نتائج استطلاع للرأي في اليونان أن عدد الأشخاص الذين تم إدرجهم تحت خط الفقر أو التهميش الاجتماعي في اليونان وصل إلى نحو 3.3 مليون شخص في عام 2017، ويعادل هذا الرقم 31.8 في المائة من إجمالي سكان البلاد (أي نحو واحد من كل ثلاثة).

وبحسب «الإلمانية»، ذكرت صحيفة «كانثيرينا»، اليونانية استنادا إلى الأرقام الحديثة لمكتب الإحصاء اليوناني، أن اليونان جاءت بذلك في مجموعة الدول نفسها التي تضم بلغاريا وإيطاليا.

وأشار مكتب الإحصاء إلى تراجع نسبة الفقر في البلاد في 2017 مقارنة بـ34.8 في المائة في عام 2016.

وبحسب تعريف الاتحاد الأوروبي، يعد الشخص من المهددين بالفقر إذا كان دخله يقل عن 60 في المائة من متوسط الدخل العام في دولته. ويقوم تحديد

«منظمة التجارة»: جهازنا القضائي في خطر

المجموعة، وهو الحد الأدنى المطلوب لأي استئناف، وستنتهي ولاية اثنين من هؤلاء الثلاثة بحيث لن يبقى بعد ذلك سوى قاض واحد لن يستطيع أن يعمل أي شيء. وأشار زيفيدو خلال الاجتماع مع الصحافيين في جنيف أمس إلى أن أعضاء المنظمة «يعملون جاهدين من أجل إيجاد حل لكسر الجمود في الوقت المناسب لتجنب الشلل.. لكنهم بدأوا يدركون أن

قضاة جدد في هيئة الاستئناف التابعة لها. وتتهم إدارة الرئيس دونالد ترمب هيئة تسوية المنازعات بتجاوز سلطاتها بإصدار أحكام تقول إنها تنتهك السيادة الوطنية، وعادة ما يكون هناك سبعة أعضاء في الهيئة لكن المازق حال دون تعيين أعضاء جدد لملء الشواغر التي تنشأ عندما تنتهي مدة عضوية العضو. ونتيجة لذلك، لا يوجد حاليا سوى ثلاثة أعضاء في

بدا روبرتو أنيفيدو المدير العام لمنظمة التجارة العالمية متشائما أمس حين حذر الدول الأعضاء من خطر إنهاء نظام تسوية المنازعات التجارية الذي حظرتة الولايات المتحدة منذ شهر. ووضعت هيئة تسوية المنازعات، التي يشار إليها في كثير من الأحيان تحت مسمى «الحكمة العليا للتجارة العالمية»، تحت أزمة حقيقية منذ أن رفضت واشنطن الموافقة على تعيين

توافق سعودي - ياباني على زيادة المشاريع الاستراتيجية المشتركة

اليابانية 2030»، تعمل الوزارات والمؤسسات ذات الصلة في كلا البلدين على مزيد من المشاريع الاستراتيجية مثل أنشطة ترويج الاستثمار والتجارة من قبل هيئة التجارة الخارجية اليابانية والهيئة العامة للاستثمار في السعودية، والتعاون في إعداد منصات التجارة الإلكترونية، وتنفيذ تدابير مكافحة التزييف، وبناء القدرات على تعزيز سياسات التجارة والاستثمار، ودراسة جدوى لتصنيع السيارات في السعودية، والمشاريع ذات القيمة الإضافية لاقتصاد البلدين.

كما تضم مشاريع الرؤية بين البلدين، التعاون في مجال تحلية مياه البحر واستصلاحها، ومعالجة مياه الصرف الصناعي، والتعاون في قطاع التقنيات والتكنولوجيا، وتنفيذ الحلول الرقمية في قطاع الإسكان في المملكة، وتطوير البنية التحتية للنظف والغاز في السعودية. وتنمية الموارد البشرية في قطاع الطاقة النووية، والتكامل الشامل في قطاع الطاقة المتجددة والغاز، لتعزيز كفاءة الطاقة والحفاظ عليها.

تعكف الرياض وطوكيو على زيادة المشاريع الاستراتيجية المشتركة ذات القيمة الإضافية لاقتصادي البلدين، إلى جانب إنشاء منصات تجارة إلكترونية، ودراسة جدوى لتصنيع السيارات في السعودية، وذلك في إطار مشاريع «الرؤية السعودية - اليابانية 2030». وكشف تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية أن منتدى أعمال «الرؤية السعودية - اليابانية 2030»، ناقش فرص الشراكة الاستثمارية بين الرياض وطوكيو البالغة 61 مشروعا مشتركا، فيما تسعى الكيانات التجارية من مختلف المجالات إلى البحث عن فرص داخل المملكة وخارجها للاستفادة من هذا البرنامج المطروح.

عليهم أيضا أن يعملوا على رؤية لا يمكن فيها إيجاد حل لكسر الجمود». ويرى أنيفيدو أنه يجب على منظمة التجارة أن تحل هذه المسألة بحلول (ديسمبر) المقبل، عندما لن يتبقى في هيئة الاستئناف ما يكفي من القضاة للعمل للتوقيع على الأحكام، بسبب حالات مغادرة القضاة المنتهية ولايتهم دون تعيين بدلاء منهم.